



الصين - رؤية اقتصادية ٢٠٢١



تقرير الصين - رؤية اقتصادية

ملخص تنفيذي

- على الرغم من تراجعها بشكل حاد لفترة قصيرة، صمد الاقتصاد الصيني أمام الصدمة الناتجة عن كوفيد-19. وكان النشاط الاقتصادي مدعوماً بالاستجابة الفعالة من قبل السلطات الصحية لمواجهة الوباء، والدعم الاستثنائي المقدم عبر السياسات الاقتصادية، وقوة الصادرات. وفي ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.3% في عام 2020، كانت الصين الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي شهد توسعاً في العام الماضي.
- من المتوقع أن يتسارع أداء الاقتصاد الصيني أكثر، وأن ينمو بنسبة 8.5% في عام 2021، قبل أن تتراجع معدلات النمو إلى 5.5% في عامي 2022 و2023. ومن المرجح أن تتحول العوامل الدافعة للنمو من الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية إلى الاستهلاك المحلي الخاص وتطوير التكنولوجيا المتقدمة.
- تم الإعلان عن حزمة بقيمة عدة مليارات رمينبي (يوان) لتحفيز الاقتصاد الصيني في عام 2020، وقد شملت هذه الحزمة تدابيراً استثنائية في جانب الإنفاق وجانب الإيرادات والجانب شبه المالي. ومع بلوغ نسبة العجز 11.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، قدمت الصين حوافز مالية قوية، ولكن العجز الحكومي العام بلغ مستوى قياسياً.
- من المتوقع أن يتم تشديد السياسة المالية بشكل معتدل مع عودة الاقتصاد إلى طبيعته وعودة الحكومة تدريجياً إلى دعم عملية إعادة التوازن للاقتصاد تجاه الاستهلاك والقطاع الخاص.
- لعبت السياسة النقدية الميسرة للغاية أيضاً دوراً رئيسياً في دعم التعافي في الصين في عام 2020، وشمل ذلك تخفيضات أسعار الفائدة، وضح السيولة، وزيادة التسهيلات الائتمانية الخاصة، وتدابير الإغاثة الحكومية للبنوك المحلية.
- من المتوقع أن تظل السياسة النقدية ميسرة، خاصة مع سحب الدعم المالي. ومن المتوقع أن يتراوح التضخم في كل من مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المنتجين حول 2% خلال السنوات القادمة.
- سجل ميزان الحساب الجاري للصين فائضاً بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وذلك بفضل قوة الصادرات وضعف الواردات وانخفاض أسعار السلع الأساسية. كما أدت التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى ارتفاع قيمة اليوان.
- من المتوقع أن يتراجع فائض الحساب الجاري للصين تدريجياً مع نمو الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات. ولكن من المتوقع أن تظل قيمة اليوان مستقرة خلال الفترة 2021-2023 حيث ستعوض التدفقات الرأسمالية الإيجابية عن تراجع الحساب الجاري.

المحتويات

1	ملخص تنفيذي
2	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
5	السياسة المالية
6	السياسة النقدية
8	القطاع الخارجي
9	المؤشرات الرئيسية

الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com

جيمس ماسون

اقتصادي أول

james.mason@qnb.com

لويز بينتو*

اقتصادي

luz.pinto@qnb.com

*المؤلف المراسل

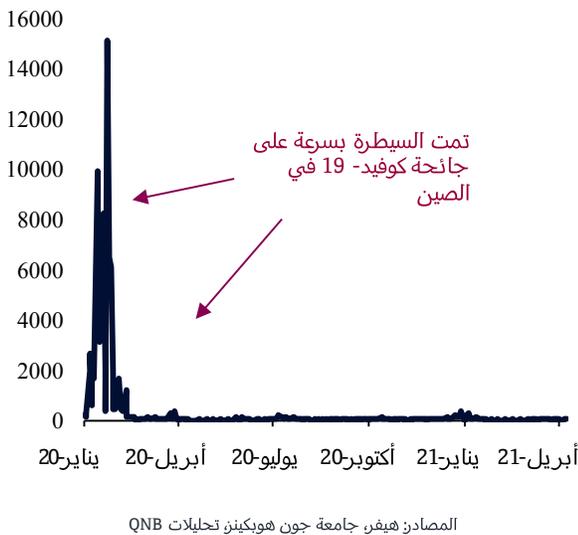
الإغلاق التحريري 2 يونيو 2021

حركة العرض والطلب بالكامل، مع حدوث انهيار في الاقتصاد. في الواقع، تراجع الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 6.8% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2020، وهو أقوى وأعرق تراجع له منذ عقود.

ومع ذلك، أثبت الاقتصاد الصيني قدرته على الصمود أمام صدمة كوفيد-19، على الرغم من التراجع الحاد الذي لم يدم طويلاً، حيث تعافى النشاط في الربع الثاني من عام 2020 واكتسب زخماً بعد ذلك. وهناك ثلاثة عوامل تفسر التعافي السريع في الصين.

أولاً، أثبتت السلطات الصينية قدرتها الممتازة على التعامل مع الأزمة الصحية من خلال إجراء الاختبارات الجماعية وتتبع انتشار الفيروس وإجراءات التباعد الاجتماعي الفعالة. وكان ذلك مدعوماً أيضاً بمستويات عالية من الامتثال والمساءلة من قبل عامة السكان تجاه الإرشادات الوقائية. ولذلك، انخفضت حالات كوفيد-19 الجديدة بشكل كبير في غضون أسابيع، مما سمح بـ "تطبيع" النشاط الاقتصادي تدريجياً.

الرسم البياني 2: حالات كوفيد-19 الجديدة في الصين
(إجمالي عدد الحالات الجديدة كل يوم)



ثانياً، ظل الدعم الاستثنائي المقدم عبر السياسات المالية والنقدية ضرورياً أيضاً لدفع عملية التعافي الاقتصادي. فقد قامت السلطات بتحفيز التعافي من خلال تخفيض أسعار الفائدة، وتقديم الدعم المالي للشركات، والاستثمار في البنية التحتية. وقررت الحكومة تعزيز النمو العقاري والاستثمار في البنية التحتية العامة لتعويض التبعات السلبية لأزمة كوفيد-19 على استهلاك الأسر والاستثمار الخاص.

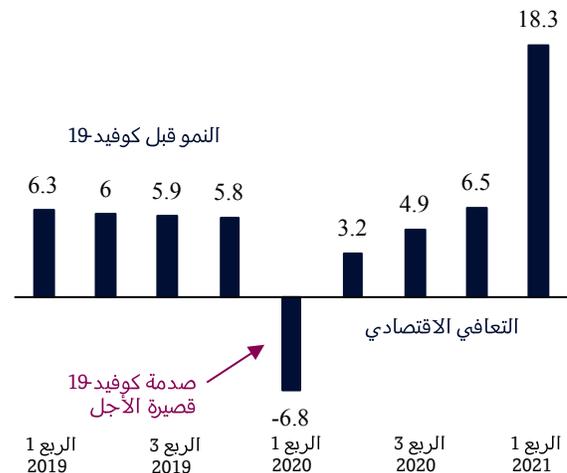
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

خلفية

بدأ العام الماضي بشكل إيجابي بالنسبة للصين. وجاء ذلك بعد أكثر من عامين من تباطؤ الأداء الاقتصادي، عندما سادت العوامل السلبية الخارجية والداخلية. على الصعيد المحلي، كانت الجهود الحكومية لتقليص المديونية المالية تحول دون نمو الائتمان بشكل أسرع. أما خارجياً، فقد أدى ضعف الطلب على السلع المُصنَّعة، والتشديد المالي الذي قادتته الولايات المتحدة، وحروب الرسوم الجمركية مع واشنطن، إلى انتكاسات كبيرة. ولكن في أواخر عام 2019، بدأت كل هذه الاتجاهات السلبية تتلاشى، مما يشير إلى توسع اقتصادي قادم في الصين. وتضمنت العوامل الداعمة تخفيف القيود التنظيمية على نمو الائتمان المحلي، وتزايد الطلب العالمي على السلع المادية، والسياسات المُيسرة بدرجة أكبر من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والاتفاقية التجارية الشاملة مع الولايات المتحدة.

ومع ذلك، أخذت الأوضاع منعطفاً خطيراً مع تفشي جائحة كوفيد-19. فقد أدت هذه الجائحة، وهي حدث نادر "يحدث مرة واحدة في القرن"، إلى فرض عمليات إغلاق وإجراءات تباعد اجتماعي في جميع القارات. وأدى ذلك إلى أكبر صدمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية.

الرسم البياني 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين
(ربع سنوي، مقارنة بالعام السابق، %)



المصادر: هيفر، المكتب الوطني الصيني للإحصاءات، تحليلات QNB

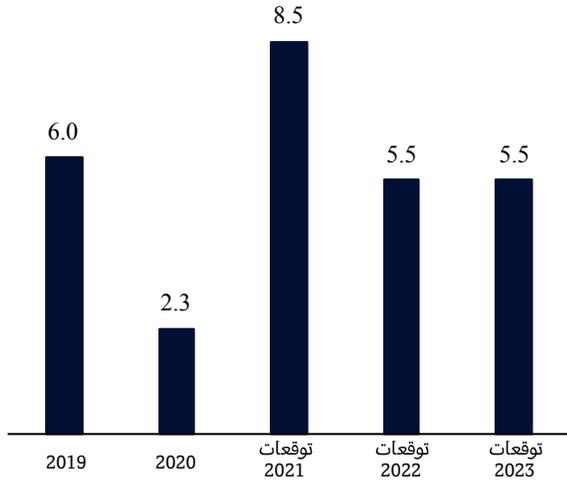
بدأ تفشي كوفيد-19 في الصين. وفي ذروة تفشي الوباء محلياً، في الربع الأول من عام 2020، تم فرض تدابير التباعد الاجتماعي وعمليات الإغلاق في العديد من المقاطعات الكبيرة. ونتيجة لذلك، تعطلت

توقعات

من المتوقع أن يتسارع تعافي الاقتصاد الصيني هذا العام، قبل أن يتراجع في عامي 2022 و2023. وتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.5% في عام 2021 و5.5% في 2022 و2023.

الرسم البياني 4: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين

(معدلات نمو، على أساس سنوي، %)



المصادر: هيفر، المكتب الوطني الصيني للإحصاءات، تحليلات QNB

ولكن تجدر الإشارة إلى أن العوامل المحركة للنمو ستتغير على الأرجح مع عودة النشاط إلى طبيعته وانتقال السلطات الاقتصادية من دعم جهود "التصدي للأزمة" إلى أهداف اقتصادية طويلة المدى.

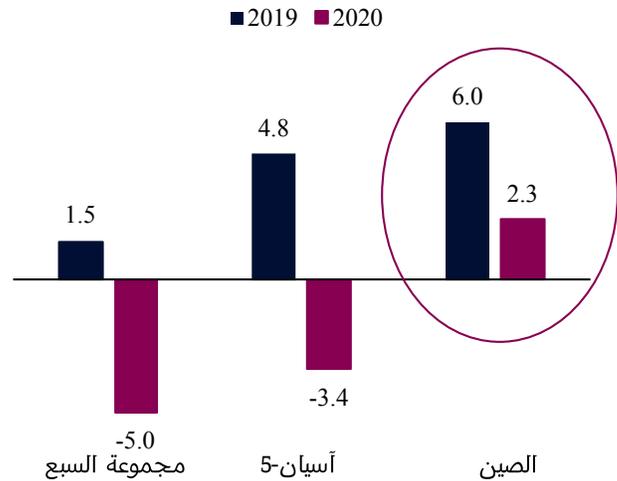
حتى الآن، ظل التعافي بعد كوفيد-19 يعتمد بشكل مفرط على مشاريع البنية التحتية التي تحركها الحكومة والتي تعتمد بشكل كثيف على الائتمان والاستثمارات العقارية. وفي حين أن الاستثمارات الحكومية قد تكون مهمة لدعم الاقتصاد أثناء الوباء، لا يتوقع أن تكون مصدراً مستداماً للنمو طويل الأجل. فالبنية التحتية في الصين تعتبر بالفعل متطورة للغاية وتميل الاستثمارات الإضافية في هذا القطاع إلى أن تكون أقل كفاءة، وغالباً ما تساهم في خلق مستويات غير مناسبة من المديونية والطاقة الفائضة.

وتطمح السلطات الصينية إلى تسريع عملية التحول في اقتصاد البلاد، والابتعاد عن الاستثمارات العامة في البنية التحتية. والهدف من ذلك هو تعزيز دور الاستهلاك المحلي والتكنولوجيا المتطورة في نموذج النمو الصيني. ولذلك، يُتوقع أن يتباطأ نمو الاستثمار بفعل الانخفاض المستمر في الطاقة الفائضة في القطاعات القديمة، مثل إنتاج الحديد والفحم والبلاستيك. ولكن يُتوقع أن يتم التعويض جزئياً عن هذا التأثير بالاستثمارات الخاصة في "القطاعات الجديدة"، مثل الذكاء

ثالثاً، أثبت القطاع الخارجي أيضاً أنه داعم للاقتصاد الصيني. فبعد الانهيار الأولي المفاجئ لصادرات الصين إلى بقية دول العالم، عندما توقف النشاط الاقتصادي في معظم الاقتصادات الكبرى تقريباً، ظهرت اتجاهات وتغيرات جديدة في أنماط الإنفاق العالمي أثناء الوباء، مما أدى إلى ازدهار الصادرات في الصين. ونظراً لتكيف العالم مع تقليل التعاملات المباشرة وجهاً لوجه، وزيادة العمل من المنزل، وتزايد فترات التباعد الاجتماعي، قامت الأسر بتعديل سلوكها الاستهلاكي، وتقليل الإنفاق على "التجارب" أو الخدمات وزيادة الإنفاق على السلع المادية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الطلب على الصادرات الصينية، بما في ذلك أدوات الحماية الشخصية، مثل الكمادات والمعقمات والبرمجيات والأجهزة الإلكترونية ومعدات الاتصال.

الرسم البياني 3: مقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي

(معدلات نمو، على أساس سنوي، %)



المصادر: هيفر، صندوق النقد الدولي، تحليلات QNB

تشير التقديرات إلى أن الصين كانت الاقتصاد الكبير الوحيد الذي سجل نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي. وقد شهدت الأرباع القليلة الماضية بعض الزخم الإيجابي. لذلك، لم تتفوق الصين فقط على الاقتصادات الرئيسية لمجموعة الدول السبع (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكندا)، بل تفوقت أيضاً على اقتصادات الأسواق الناشئة الحيوية في مجموعة الآسيان-5 (إندونيسيا وتايلاند وماليزيا والفلبين وفيتنام).

مدخراتهم في الأوقات الاقتصادية الصعبة. وتعتبر برامج التأمين الخاصة بالحكومة المركزية محدودة أو غير متوفرة لمعظم العمال المهاجرين. وبعد رفع القيود المرتبطة بكوفيد-19 واستئناف السفر الداخلي بين المقاطعات الصينية بالكامل، سيتعافى الاستهلاك المحلي ببطء. وسيؤدي ذلك بالفعل إلى زيادة الدخل المتاح للأسر وإلغاء الرغبة في الادخار بالإضافة إلى ذلك، ستدعم حملة التطعيم الشاملة المستمرة قطاع الخدمات المحلية، ولا سيما الأنشطة التي تعتمد على التعامل وجهاً لوجه مع المستهلك، مثل السكن والمطاعم والسياحة والبيع بالتجزئة خارج الإنترنت.

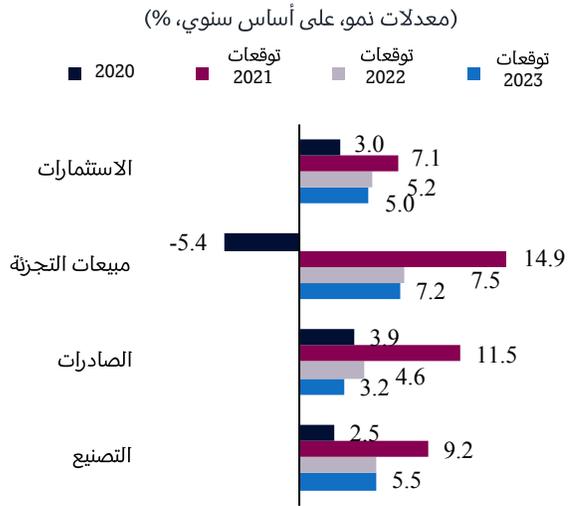
ثانياً، مع "انفتاح" العالم بعد الوباء، سترتفع الصادرات الصينية أكثر. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنحو 6% في عام 2021 وبأكثر من 3.5% في عامي 2022 و2023، مما سيزيد الطلب على السلع والخدمات الصينية. وينبغي أن يعوض ارتفاع الطلب على المنتجات الاستهلاكية العامة والسلع الرأسمالية عن أي انخفاض في الطلب على أدوات الحماية الشخصية والأجهزة الإلكترونية.

ثالثاً، من المتوقع أن يتعزز قطاع التصنيع وأن يستفيد من الأوضاع المحلية والعالمية الجديدة. فمع تسارع حملات التطعيم الشاملة في جميع أنحاء العالم، والتي تهيئ الظروف لعمليات "إعادة افتتاح" أكثر استدامة، سيزداد الطلب، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة طلبات التصدير الجديدة للمصنعين الصينيين. وسيدعم ذلك أيضاً انتعاش الاستهلاك المحلي، حيث سيشرع العمال المهاجرون والطبقة الوسطى الصينية في العودة لإنفاق المزيد على السلع المصنعة. علاوة على ذلك، من المرجح أن تؤدي "المنافسة الاستراتيجية" مع الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا الصناعية الرائدة إلى تخصيص المزيد من الموارد العامة لقطاع التصنيع، بدلاً من تخصيصها لمشاريع البنية التحتية أو العقارات.

الاصطناعي والحوسبة الكمية وأشباه الموصلات والتكنولوجيا الطبية وعمليات استكشاف الفضاء، والتي تشمل تطوير الأقمار الصناعية والأبحاث الأساسية. وذلك سيتحقق مع استمرار التوسع الحضري في خمس مجموعات من المدن الضخمة المخطط تنفيذها في جميع أنحاء البلاد، والتي سهيمن عليها قطاعا الخدمات والتكنولوجيا المتطورة. وتشمل مجموعات المدن الخمس الضخمة: منطقة بكين-تيانجين-خبي في الشمال، ومنطقة شنغهاي-تشجيانغ-جيانغسو-أنهوي حول دلتا نهر يانغتسي في الشرق، ومنطقة تشنغدو-تشونغتشينغ في الغرب، ومنطقة تشانغشا-تشوتشو-شيانغتان في الوسط، وأخيراً منطقة خليج غواندونغ-هونغ كونغ-ماكاو الكبرى في دلتا نهر اللؤلؤ في الجنوب.

خلال العام الحالي وفي العامين المقبلين، ومع سحب الدعم الحكومي تدريجياً، نتوقع أن نرى ثلاثة محركات رئيسية للنمو في الصين.

الرسم البياني 5: محركات نمو الناتج الإجمالي في الصين



المصادر: هيوفر المكتب الوطني الصيني للإحصاءات، تحليلات QNB

أولاً، من المتوقع أن تنتعش مبيعات التجزئة ومعدلات الاستهلاك العام للأسر بقوة أكبر وأن تكتسب زخماً إضافياً، لتصبح القطاع الرئيسي الدافع للنمو. نظراً لظروف جائحة كوفيد-19 وفرض المزيد من القيود على السفر بين المقاطعات، توقف جزئياً تدفق العمال المهاجرين الصينيين البالغ عددهم 300 مليون عامل، مما حال دون عودة العمال الريفيين ذوي الدخل المنخفض إلى وظائف في مناطق حضرية ذات أجور أعلى أو قيامهم بالبحث عن مثل هذه الوظائف. وقد أثر ذلك بشكل سلبي على استهلاك الأسر، فهؤلاء العمال غير مشمولين ببرامج الرعاية الاجتماعية في المناطق الحضرية، ويتعين عليهم زيادة

السياسة المالية

خلفية

كانت السياسة المالية ذات أهمية قصوى بالنسبة للصين في عام 2020، حيث تم الإعلان عن إجراءات مالية استثنائية بلغت ما يقدر بمبلغ 4.8 تريليون رمينبي أو 4.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتحفيز الاقتصاد.

الرسم البياني 6: الميزان العام للحكومة للصينية

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



على الجانب شبه المالي، الذي يشمل ضمانات الائتمان السيادي وكذلك الإنفاق والاستثمارات من الشركات المملوكة للدولة والأموال العامة، حشدت الحكومة الموارد بقوة. وشمل ذلك تقديم المزيد من الدعم لضمانات الائتمان، والإصدار المباشر للسندات لمشاريع البنية التحتية، وزيادة مستويات الاستثمار من قبل الشركات المملوكة للدولة، وإجراء عمليات سحب كبيرة للأموال العامة.

من ناحية الإنفاق، شمل ذلك استثمارات عامة جديدة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتسريع صرف مستحقات تأمين البطالة، وتوفير تسهيلات دعم خاصة للعمال المهاجرين، وزيادة الإنفاق على جهود الوقاية من الأوبئة ومكافحتها.

ومن ناحية الإيرادات، شمل ذلك برنامج إعفاء ضريبي كبير بالإضافة إلى إعفاءات من مساهمات الضمان الاجتماعي.

وكانت النتيجة النهائية لهذه الإجراءات محفزاً مالياً قوياً، لكنها شكلت أيضاً أكبر عجز حكومي عام يُسجل في التاريخ.

توقعات

من المتوقع تشديد السياسة المالية مع عودة الاقتصاد إلى طبيعته وعودة الحكومة جزئياً إلى دعم عملية إعادة التوازن الاقتصادي تجاه الاستهلاك والقطاع الخاص.

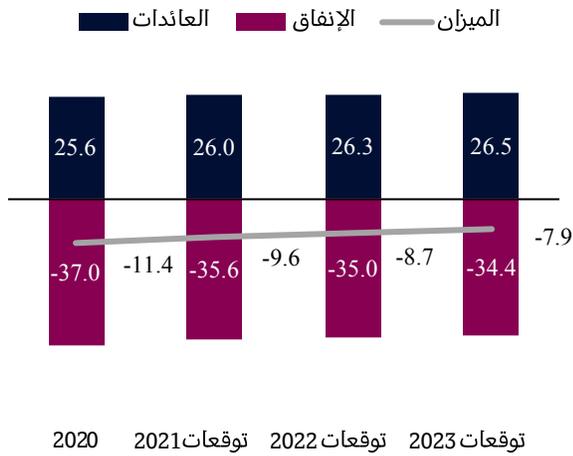
في الجانب شبه المالي، تتوقع تطبيع عملية إصدار ضمانات الائتمان وتقليل حشد الأموال العامة وشبه العامة للمشاريع الاستثمارية.

من ناحية الإنفاق، تتوقع تراجع الفوائد والتحويلات الاجتماعية الاستثنائية، بالإضافة إلى إنفاق ودعم أكثر اعتدالاً للاستثمارات العامة.

أما من ناحية الإيرادات، فتتوقع انتهاء إجراءات الإعانة وتوسيع القاعدة الضريبية في ظل التعافي الاقتصادي.

الرسم البياني 7: توقعات الميزان الحكومي العام

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



ولذلك، على الرغم من التوقعات بإبقاء الموقف المالي مُيسراً في عام 2021 وفي الأعوام القادمة، سيكون التحفيز المالي بشكل عام أقل قوة، مع تزايد احتواء العجز وفي ظل انخفاض الطلب على الدعم المالي تدريجياً، تتوقع أن يبلغ العجز الحكومي العام 9.6% في عام 2021، و8.7% في عام 2022، و7.9% في عام 2023.

السياسة النقدية

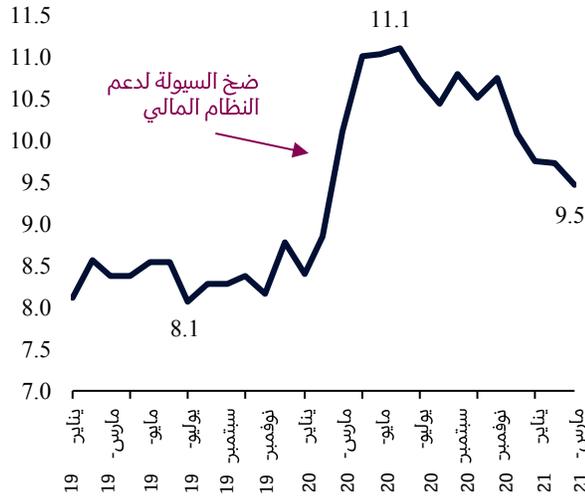
خلفية

خلال أزمة كوفيد-19، اعتمدت الصين أيضاً على السياسة النقدية لدعم الاقتصاد. وشمل ذلك كلاً من تدابير السياسة النقدية التقليدية التي ينفذها بنك الشعب الصيني والتدابير التنظيمية لتقديم الإعانة أو الدعم للنظام المصرفي المحلي.

تضمنت إجراءات التيسير التقليدية تخفيض جميع أسعار الفائدة الرئيسية بنحو 30 نقطة أساس، وخفض الفائدة على الاحتياطيات الفائضة من 72 إلى 35 نقطة أساس، وضخ السيولة في النظام المصرفي عبر عمليات السوق المفتوحة. كما قام بنك الشعب الصيني بتوسيع تسهيلات إعادة الإقراض وإعادة الخصم بمقدار 1.8 تريليون رمينبي بأسعار فائدة منخفضة، مستهدفاً الشركات غير المالية التي كانت إما معرضة للخطر أو تعتبر ضرورية لحشد الموارد لمواجهة الوباء. علاوة على ذلك، قدمت البنوك المملوكة للدولة (بنك التنمية الصيني، وبنك التصدير والاستيراد الصيني، وبنك التنمية الزراعية الصيني) خطوط ائتمان إضافية للقطاع الخاص.

الرسم البياني 9: نمو الإمدادات النقدية (شبه النقد)

(على أساس سنوي، %)



المصادر: بنك الشعب الصيني، تحليلات QNB

كانت إجراءات السياسة النقدية كافية لضمان وفرة السيولة وتيسير الأوضاع المالية ودعم نمو الائتمان دون إحداث اختلالات محلية.

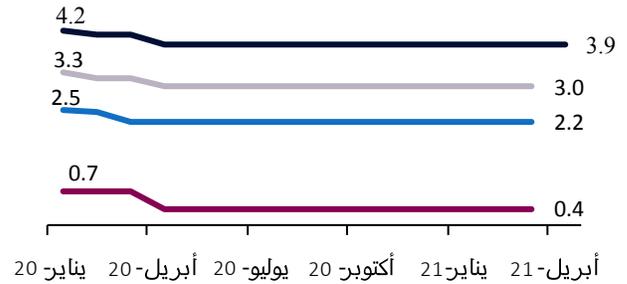
على الرغم من ضخ كمية كبيرة من السيولة، والتي انعكست في التوسع في الإمدادات النقدية (شبه النقد)، لم تكن هناك أي علامة على الإفراط في التمويل النقدي للنشاط المحلي. يأتي هذا على النقيض مما شهدته الاقتصادات الرئيسية الأخرى في عام 2020. في الواقع، في حين زاد معدل شبه النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الصين بنسبة 7.4% في العام، توسع نفس المعدل بنسبة 27.2% في الولايات المتحدة و14.4% في منطقة اليورو. هذا الأمر مهم لأن التمويل النقدي المفرط هو مؤشر مبكر على عدم الاستقرار المالي في المستقبل أو احتمال سوء تخصيص رؤوس الأموال. والأمر الأهم من ذلك هو أن توسع شبه النقد في الصين بدأ بالفعل في الاعتدال إلى ما يقرب من المستويات العادية في الربع الأخير من عام 2020.

في حين كان التضخم الرئيسي لمؤشر أسعار المستهلك مرتفعاً قبيل الوباء، متجاوزاً هدف / سقف 3% المحدد من قبل السلطات النقدية، إلا أن هذه كانت ظاهرة مؤقتة إلى حد ما. وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو صدمة الإمدادات بسبب إنفلونزا الخزائير الإفريقية، والتي أدت إلى ارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية بسبب ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن. وبلغ التضخم الرئيسي في مؤشر أسعار المستهلك ذروته في فبراير 2020، وزادت الصدمة السلبية من عمليات الإغلاق والوباء العالمي من الضغوط الانكماشية التي كانت واضحة بالفعل في

الرسم البياني 8: مسارات أسعار الفائدة في الصين

(أسعار الفائدة الرئيسية، %)

- سعر الفائدة التفضيلي على القروض (1 سنة)
- الفائدة المدفوعة على الاحتياطي الفائض
- تسهيلات الإقراض في المدى المتوسط (1 سنة)
- إعادة الشراء 7 أيام

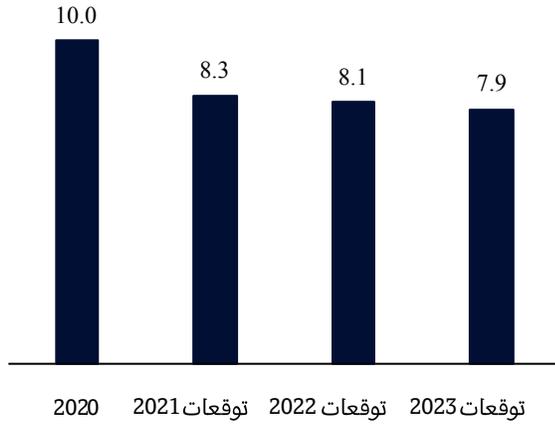


المصادر: بنك الشعب الصيني، تحليلات QNB

تضمنت تدابير الإعانة الحكومية الموجهة للقطاع المصرفي دعم القروض غير المضمونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأجيل سداد القروض، والتسامح مع ارتفاع القروض المتعثرة مع تقليل متطلبات المخصصات للقروض المتعثرة.

الرسم البياني 11: توقعات الإمدادات النقدية (شبه النقد)

(على أساس سنوي، %)

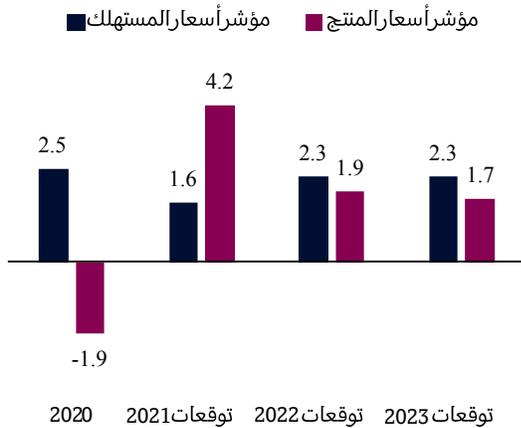


المصادر: بنك الشعب الصيني، تحليلات QNB

من المتوقع أن ينخفض مؤشر أسعار المستهلك أكثر في عام 2021، بسبب التحكم في أسعار المواد الغذائية بشكل أكبر والافتقار إلى ضغوطات نمو الأجور في سياق ارتفاع مستويات البطالة. ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع مؤشر أسعار المنتجين في عام 2021 بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتشديد سوق المدخلات والخدمات الرئيسية للمنتجين، مثل أشباه الموصلات. ومع ذلك، من المتوقع أن تنتهي هذه الاختلالات ويعود الوضع إلى طبيعته في عامي 2022 و2023، مع عودة أسعار كل من مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المنتج نحو مستويات طبيعية بدرجة أكبر قريبة من 2%.

الرسم البياني 12: توقعات التضخم

(على أساس سنوي، %)

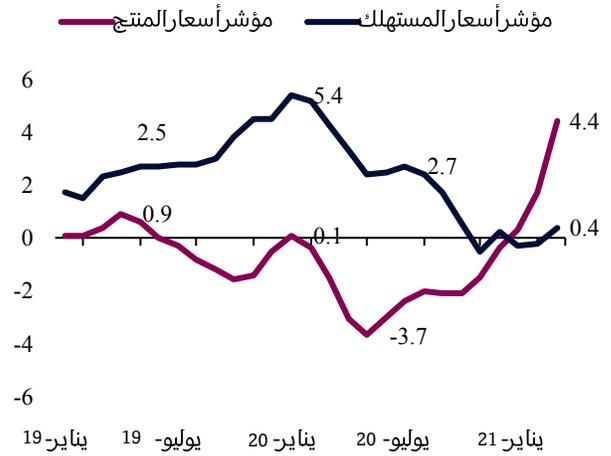


المصادر: بنك الشعب الصيني، تحليلات QNB

مؤشر أسعار المنتجين، والذي يقيس تغير أسعار المدخلات للمنتجين المحليين. ويتأثر مؤشر أسعار المنتجين بشكل خاص بقيود سلسلة التوريد من عمليات الإغلاق والحدود المغلقة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

الرسم البياني 10: التضخم في الصين

(على أساس سنوي، %)



المصادر: بنك الشعب الصيني، تحليلات QNB

توقعات

من المتوقع أن تستمر أسعار الفائدة الميسرة مع التخفيف التدريجي لتدابير الإغاثة الحكومية واعتدال ضخ السيولة بشكل أكبر ومن المتوقع أن ينمو شبه النقد بنسبة 8.3% في عام 2021، وهو أقل من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مما يشير إلى بعض الانضباط المالي. ومن المقرر أن تظل النسبة (شبه النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) متوازنة على نطاق واسع في عامي 2022 و2023. وتوقع أن تزداد هذه النسبة في الاقتصادات الكبرى الأخرى، حيث تكون البنوك المركزية أكثر عرضة لتمويل النشاط من خلال توسيع المعروض النقدي.

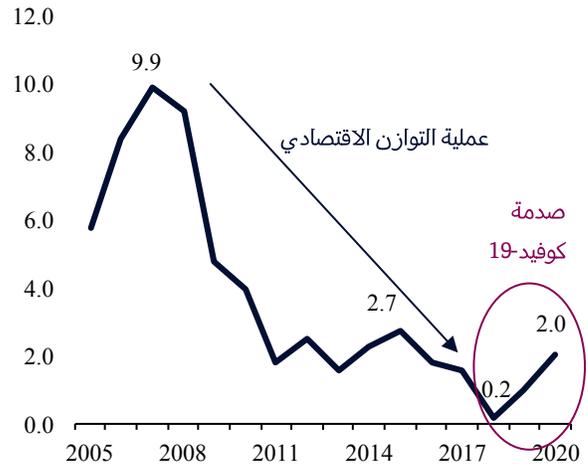
القطاع الخارجي

خلفية

تشتهر الصين عادة بفوائض الحساب الجاري. ومع ذلك، على مدى السنوات العديدة الماضية، عندما بدأ الاقتصاد في عملية طويلة لإعادة التوازن من الاستثمار إلى الاستهلاك، ظل الفائض يتقلص. ومع تراجع المدخرات وارتفاع الاستهلاك، ونتيجة لتحقيق نمو أكبر من بقية دول العالم، ارتفع المستوى الإجمالي للواردات الصينية بشكل كبير. لكن تم عكس هذا الاتجاه بشكل ملحوظ لأول مرة في ظل الوباء خلال العام الماضي.

الرسم البياني 13: ميزان الحساب الجاري

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، تحليلات QNB

هناك عاملان رئيسيان يفسران فائض الحساب الجاري لعام 2020. أولاً، كان أداء الصادرات الصينية جيداً خلال فترة الوباء، بسبب ارتفاع الطلب على الأجهزة الإلكترونية، ومعدات الحماية الشخصية، وأدوات العمل من المنزل، وغيرها من السلع المرتبطة بالوباء. ثانياً، تقلصت الواردات بشكل كبير، بسبب تباطؤ الطلب الاستهلاكي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتوقف السياحة الصينية في الخارج.

فيما يتعلق بالحساب المالي، الذي يغطي المطالبات أو الخصوم لغير المقيمين، وتحديدًا فيما يتعلق بالأصول المالية، كان العام الماضي استثنائياً أيضاً. فقد اجتذب فائض الحساب الجاري، إلى جانب الاستقرار النسبي للسوق في الصين، والعوائد الجذابة والأداء الاقتصادي القوي، قدراً كبيراً من رؤوس الأموال إلى البلاد. ووفقاً لمعهد التمويل الدولي، بلغت تدفقات المحفظة الواردة من غير

المقيمين إلى الصين رقماً قياسياً قدره 277 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بارتفاع من 123 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وشكّلت تدفقات رؤوس الأموال إلى الصين أكثر من 75% من إجمالي التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة في عام 2020.

الرسم البياني 14: حركات الصرف الأجنبي

(دولار أمريكي مقابل يوان صيني)



المصادر: هيفر، وول ستريت جورنال، تحليلات QNB

نتيجة لذلك، عكس الرنمينبي الاتجاه الهبوطي الذي شهده لعدة سنوات، والذي كان مدفوعاً في الغالب بالخلافات التجارية مع الولايات المتحدة. ومع انتشار الوباء وتفوق الأداء الاقتصادي للصين على بقية العالم، ارتفعت قيمة الرنمينبي بشكل كبير مقابل الدولار الأمريكي في عام 2020.

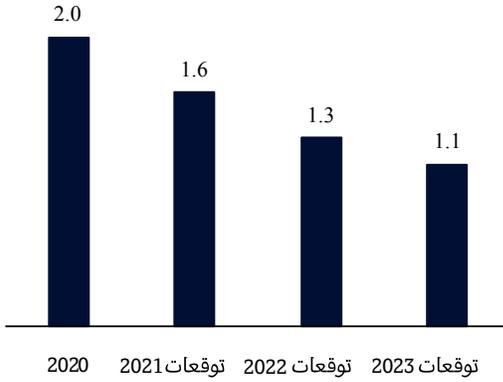
توقعات

لكن، مستقبلاً، من المقرر أن يعتدل الفائض الخارجي الصيني تدريجياً، مع عودة الحساب الجاري إلى مستويات أكثر توازناً على الرغم من استمرار نمو الصادرات. ومن المتوقع أن تعمل ثلاثة عوامل على احتواء الفائض خلال السنوات المقبلة، مع احتمال تجاوز نمو الواردات لنمو الصادرات.

أولاً، من المتوقع أن يؤدي تسارع الاستهلاك المحلي إلى زيادة الواردات بوتيرة أسرع من نمو الصادرات. ثانياً، سيؤدي تعافي أسعار السلع الأساسية إلى زيادة فاتورة الواردات كثيفة الاستهلاك للسلع الأساسية في الصين. ثالثاً، ستؤثر عودة التعافي الجزئي للسياحة الصينية في الخارج على ميزان الخدمات، مع ارتفاع الواردات في ظل زيادة الإنفاق السياحي. وستؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى تراجع

الرسم البياني 15: توقعات ميزان الحساب الجاري

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: هيفر صندوق النقد الدولي، تحليلات QNB

تدرجي في ميزان الحساب الجاري للصين، مع اعتدال الفائض العام.

على الرغم من هذه التطورات الخارجية، تتوقع أن يصمد الرزميني بالقرب من المستويات الحالية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2021-2023. ومن المتوقع أن تجذب العوائد الاسمية والحقيقية المرتفعة نسبياً في الصين المزيد من تدفقات رؤوس الأموال إلى البلاد، مما سيكون له تأثير إيجابي يفوق تأثير التغيرات السلبية في الحساب الجاري.

المؤشرات الرئيسية

توقعات 2023	توقعات 2022	توقعات 2021	تقديرات 2020	2019	2018	2017	2016	
5.5	5.5	8.5	2.3	6.0	6.7	6.9	6.8	مؤشرات القطاعات الحقيقية
19,423	18,013	16,642	14,723	14,341	13,842	12,265	11,227	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)
21,945	20,392	18,931	17,192	16,659	15,519	14,254	13,525	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي، بتعديل القوة الشرائية)
2.3	2.3	1.6	2.5	2.9	2.1	1.6	2.0	تضخم مؤشر أسعار المستهلك
1.7	1.9	4.2	-1.9	-0.5	3.6	6.4	-1.4	تضخم مؤشر أسعار المنتج
26.5	26.3	26.0	25.6	27.8	28.3	27.8	28.2	ميزان الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
34.4	35.0	35.6	37.0	34.1	32.9	31.6	31.9	العائدات
-7.9	-8.7	-9.6	-11.4	-6.3	-4.7	-3.8	-3.7	الإنفاق الميزان المالي
1.1	1.3	1.6	2.0	0.9	0.2	1.6	1.8	القطاع الخارجي
3.2	4.6	11.5	3.9	-0.8	9.1	10.5	-6.9	ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
4.7	5.5	13.4	-5.5	-2.5	15.9	13.9	-3.0	الصادرات (على أساس سنوي، %)
7.9	8.1	8.3	10.0	8.8	8.1	9.1	11.4	الواردات (على أساس سنوي، %)
6.45	6.45	6.45	6.53	6.96	6.87	6.50	6.94	المؤشرات النقدية
1,452	1,448	1,444	1,439	1,434	1,428	1,421	1,414	نمو الإمدادات النقدية (على أساس سنوي، %)
0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	سعر الصرف دولار أمريكي: زمني (نهاية الفترة)
3.6	3.7	3.8	4.2	3.6	3.8	3.9	4.0	بنود المذكرة
								السكان (مليون)
								النمو السكاني (% تغيير)
								البطالة (%)

المصادر: صندوق النقد الدولي، المكتب الوطني الصيني للإحصاءات، بنك الشعب الصيني، الأمم المتحدة، تحليلات QNB

إخلاء مسؤولية

تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقراراً أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يخلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضراراً أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يقدم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.